

الجزائر: اتهامات بالفساد تطال وزير المالية ورئيس الوزراء السابق

استدعت محكمة جزائرية السبت كلاً من رئيس الوزراء السابق أحمد أويحيى ووزير المالية الحالي محمد لوكال للتحقيق معها بقضايا تتعلق خصوصاً بـ «تبييد المال العام»، بحسب ما أفاد التلفزيون الرسمي.

وقال التلفزيون إن «محكمة سيدي امحمد بالعاصمة استدعت الوزير الأول السابق أحمد أويحيى، وكذا وزير المالية الحالي الذي شغل منصب محافظ بنك الجزائر سابقاً محمد لوكال، للتحقيق في قضايا تتعلق بتبييد المال العام وامتيارات غير

مشروعة». وكان عشرات من أنصار «حزب التجمع الوطني الديمقراطي» تجمعوا صباح السبت أمام مقر الحزب في الجزائر العاصمة للمطالبة برحيل أويحيى الذي يشغل منصب الأمين العام للحزب.



المتحتجون في السودان يواصلون الضغط من أجل حكومة مدنية

اعتقال عدد من كبار مسؤولي الحزب الحاكم السابق

السودان: اتفاق بين المحتجين والجيش على تواصل الاجتماعات لنقل السلطة

السبت حذر قيادي في «تجمع المهنيين السودانيين» الذي أشعل شرارة الاحتجاجات ضد نظام البشير في ديسمبر، أنه إذا رفض المجلس العسكري خلال اجتماعه بممثلي المحتجين تسليم السلطة فسيواصل قادة الاحتجاجات خنطهم بإعلان «مجلس مدني سيادي» الأحد.

وقال أحمد ربيع لوكالة فرانس برس «إذا كان المجلس عنده رغبة في التفاوض، في هذه الحالة يمكن أن يتم تأجيل الإعلان. وأضاف «نحن نطلب من المجلس العسكري أن يحدد لنا سقوفاً زمنية حتى لا نطول الأمر»، مذكراً بأنه منذ الإطاحة بالبشير أجرى المجلس العسكري جولات من المحادثات مع قادة الاحتجاجات. وأوضح أنه «خلال هذه المحادثات شعرنا بأن المجلس العسكري لا يرغب في أن يسلم السلطة».

وكان تجمع المهنيين قال الجمعة إنه سيعمل تشكيل «المجلس المدني السيادي» مساء الأحد في الساعة 17.00 ت غ من أمام مقر قيادة الجيش حيث يعتصم الآلاف منذ 6 أبريل، حيث طالبوا في البداية برحيل البشير والآن يتظاهرون ضد حكم المجلس العسكري.

وقال ربيع «لقد أنهينا الجزء السهل (الإطاحة بالبشير) ونريد إزاحة النظام بأكمله».

ويقول قادة المحتجين إن المجلس المدني سيشكل حكومة انتقالية تحكم السودان لفترة أربع سنوات يليها إجراء انتخابات. ولدى المجلس العسكري حتى الآن عدا من مطالب المحتجين وبينها اعتقال البشير، ورفع حظر التجول الليلي والإفراج عن العديد من المعتقلين السياسيين والمحتجين الذين سجنوا خلال التظاهرات.

وقال الصحافي السوداني البارز خالد

أعلن قيادي في الحركة الاحتجاجية في السودان أن منظمي الاحتجاجات أنفقوا مساء أمس الأول مع المجلس العسكري الذي تسلّم السلطة عقب إطاحته بالرئيس عمر البشير على «مواصلة اللقاءات» بين الطرفين للاتفاق على حلّ تتسلّم بموجبه حكومة مدنية السلطة من الجيش.

وقال صديق يوسف، القيادي في «تحالف الحرية والتغيير» المنظم للاحتجاجات «اتفقنا على تواصل اللقاءات للوصول إلى حلّ يجد رضاه الطرفين، وذلك حتى يتمّ نقل السلطة وفق ترتيبات سلمية».

وأضاف «أوضحنا مطلبنا الرئيسي وهو نقل السلطة من المجلس العسكري إلى سلطة مدنية، وهو مطلب الحراك الجماهيري الذي استمرّ لاربعة أشهر ومطلب الاعتصام القائم الآن أمام القيادة العامة» للقوات المسلحة في الخرطوم.

وتمّ التوصل إلى هذا الاتفاق خلال اجتماع عقد مساء السبت بين المجلس العسكري وخمسة من قيادات التحالف تمحور حول «انتقال السلطة».

ولم يوضح يوسف ما إذا كان هذا الاتفاق يعني أن منظمي الاحتجاجات أرجؤوا خطوطهم الأحادية الجانب التي كانت مقررة الأحد والقاضية بتشكيل هيئة مدنية لحكم البلاد.

وكان قادة الاحتجاجات قالوا الجمعة أنهم سيعملون الأحد على تشكيل هيئة مدنية لحكم البلاد تضم في عداها ممثلين عن العسكري. ومنذ أطاح الجيش بالبشير في 11 أبريل، يحكم البلاد مجلس عسكري مؤلف من عشرة ضباط.

إلا أن المتظاهرين الذين يعتصمون أمام مقرّ الجيش في وسط الخرطوم يطالبون المجلس بتسليم السلطة بسرعة إلى مجلس مدني.

مقتل عشرات الحوثيين في الضالع

حك، مما أسفر عن تدمير عدد من أطقم الميليشيا، ومصرع وجرح من كان على متنها. وأكد شهود عيان أن أربعة أطقم نقل جثث لقتلى الميليشيا، وصلت، الجمعة، إلى مستشفى الثورة بمحافظة إب، قادمة من جبهة ححك. وأوضح شهود العيان أن من بين جثث قتلى الميليشيا، جثث أطفال من محافظات، إب، وذمار، وعمران، وحجة، دفعت بهم الميليشيا الإرهابية للقتال في صقوفا.

التابعة للميليشيا الحوثية، بينها دبابه، ومصرع وجرح عدد من عناصرها، بحسب ما أفاد موقع «نيوزين»، الإخباري اليمني. كما استهدفت الغارات معسكراً تدريبياً للميليشيا، غرب منطقة العود، ما أدى إلى مصرع 20 من عناصرها، وجرح 15 آخرين، وتدمير عدد من الآليات، التابعة لها. واستهدفت غارات جوية أخرى، تعزيزات للميليشيا في نقله حده، كانت متجهة من مديرية النادرة بمحافظة إب، إلى جبهة

المحافظة، بحسب ما ذكر موقع «سبتمبر نت» الإخباري. وأسفر الهجوم عن مصرع 27 من عناصر الميليشيا، بينهم القيادي الميداني الدعوم محمد الشاكري، والمكني أبو الزهراء، وتدمير طعمين عسكريين تابعين له. في غضون ذلك استهدفت مقاتلات دعم الشريعة في اليمن، السبت، مواقع تمرركز الميليشيا، في منطقتي، يعيس، وجحلان في الجبهة ذاتها. وأسفرت الغارات عن تدمير عدد من الآليات

فُتّل وجرح العشرات من عناصر ميليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران، مساء السبت، في مواجهات مع قوات الجيش الوطني اليمني، وغارات جوية لمقاتلات التحالف العربي لدعم الشرعية استهدفت مواقعهم في محافظة الضالع جنوب البلاد.

وشنت قوات الجيش الوطني، هجوماً على مواقع ميليشيا الحوثي الإرهابية، في منطقة يعيس، وموقع ملزق، بجبهة مريس شمال

إعادة فتح مطار «معيتقة» مجدداً أمام حركة الملاحة

هجمات جوية وانفجارات في العاصمة الليبية طرابلس



التصعيد مستمر بين الوفاق وقوات حفتر في طرابلس

قال سكان إن عدة هجمات جوية وانفجارات هزت العاصمة الليبية طرابلس خلال الليل في تصعيد لهجوم بدأتته قبل أسبوعين قوات شرق ليبيا (الجيش الوطني الليبي) على المدينة التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً.

وقال مراسل لروترز و عدد من السكان إنهم شاهدوا طائرة تحلق لأكثر من عشر دقائق فوق العاصمة في ساعة متأخرة من مساء السبت وإنها أحدثت طينياً قبل إطلاق النار على عدة مناطق. وبعد منتصف الليل حلقت من جديد طائرة لأكثر من عشر دقائق قبل أن يهز انفجار قوي الأرض. ولم يتضح ما إذا كانت طائرة أو طائرة مسيرة وراء الهجوم الذي أدى إلى إطلاق مكثف لنيران المدافع المضادة للطائرات. وكان سكان قد تحدثوا عن هجمات لطائرات مسيرة في الأيام الأخيرة ولكن لم يرد تأكيد وكان دوي الانفجارات الذي سُمع في قلب المدينة هذه المرة أقوى من الأيام السابقة.

وأحصى سكان عدة هجمات صاروخية أصاب أحدها على ما يبدو معسكراً حربياً للقوات الموالية لطرابلس في منطقة السبع في جنوب العاصمة حيث وقع أعنف قتال بين القوات المتناحرة.

وأغلقت السلطات المطار الوحيد العامل بطرابلس لتقطع بذلك الاتصالات الجوية بمدينة يقطنها ما يقدر بنحو 2.5 مليون نسمة. وما زال المطار في مدينة مصراتة الواقعة على بعد 200 كيلومتر إلى الشرق مفتوحاً.

وكان الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر قد بدأ هجوماً قبل أسبوعين ولكنه لم يستطع اختراق الدفاعات الجنوبية للحكومة.

وإذا تأكد شن طائرة مسيرة هجوماً فإن ذلك سيشير إلى حرب أكثر تطوراً، وقال سكان ومصادر عسكرية إن الجيش الوطني الليبي استخدم

حاولوا مهاجمة مقر تابع لأمن الدولة السعودية؛ مقتل أربعة مسلحين بإحباط هجوم شمال الرياض

أفادت وسائل إعلام سعودية الأحد بمقتل أربعة مهاجمين إثر «إحباط عملية إرهابية»، عندما حاولوا مهاجمة مقر تابع لأمن الدولة شمال الرياض.

وقالت صحيفة «الشرق الأوسط» ان الهجوم وقع في محافظة الزلفي التي تبعد 260 كيلو مترا عن العاصمة، مضيفة ان المهاجمين كانوا في سيارة حاولت اقتحام الحاجز الأمني لمقر أمن الدولة. وبحسب الصحيفة، فإن اثنين من المهاجمين ترجلاً من السيارة «وأطلقا النار على رجال الأمن. ويادرت الأجهزة الأمنية بالتصدي لهما وقتلها على الفور، فيما حاول الثالث محاولة الفرار. وتم قتله، وقبُر الرابع نفسه بحزام ناسف كان يرتديه».

وتحدثت قناة «العربية» عن مقتل أربعة مهاجمين خلال محاولة شن هجوم. وأشارت «الشرق الأوسط» الى أن جهاز أمن الدولة سيقوم بنشر بيان لاحقاً حول ظروف الهجوم.

وفي السابع من أبريل الماضي، تم الإعلان عن مقتل «إرهابيين» اثنين والقبض على اثنين آخرين بعد أن هاجموا بالقنابل نقطة أمنية في شرق المملكة.

ووقع الهجوم وفقاً لصحيفة «الشرق الأوسط» على طريق أبو حدرية، وهو طريق رئيسي يربط بين المنطقة الشرقية والبحرين والكويت.

وتقع محافظة القطيف في المنطقة الشرقية الغنيّة بالنفط حيث تسكن الأقلية الشيعية التي تشكو بانتظام من الاضطهاد والتمييز.

آلاف المغاربة يتظاهرون للمطالبة بإطلاق سراح نشطاء «حراك الريف»

شارك الآلاف من المغاربة، أمس الأحد، في مسيرة احتجاجية بمدينة الرباط؛ للمطالبة بإطلاق سراح نشطاء «حراك الريف» ورفع المحتجون، خلال المسيرة التي دعت إليها جمعيات غير حكومية وأحزاب من اليسار، لافتات تدين عدم الاستجابة لمطالب «حراك الريف». خصوصاً إطلاق سراح الموقوفين.

وطالب المحتجون، بـ«تحقيق مطالب حراك الريف، خاصة الاجتماعية والاقتصادية»، وحذر المشاركون في المسيرة من «تداعيات استمرار بعض النشطاء المعتقلين في الإضراب عن الطعام».

كما شارك في المسيرة عدد من قياديي الأحزاب والنقابات والجمعيات والهيئات، بالإضافة إلى أهالي الموقوفين. وانطلقت المسيرة من ساحة «باب الأحد» بمدينة الرباط، لتسير إلى شارع محمد الخامس أشهر شارع بالعاصمة والمتواجد قبالة مبنى البرلمان.

وكانت محكمة الاستئناف بمدينة الدار البيضاء، قد أبدت يوم 5 من أبريل/ نيسان الجاري، حكمها على المعتقلين على خلفية «حراك الريف». وقضت المحكمة في حق ناصر الزفزافي، قائد «حراك الريف»، ونذيل أحميق وسيم البوساتني وسيمر إغيد بـ20 سنة سجناً نافذاً. كما قضت المحكمة في حق محمد الحاكي، وزيكيا أزهشور، ومحمد بوهوش بالسجن 15 سنة سجناً نافذاً، فيما قضت بالسجن النافذ بـ10 سنوات في حق محمد جلول، وكريم أمغار، وصالح لشخم، وعمر بوحراس، وأشرف الخلوفي وبلال أمباح.

وادانت المحكمة ذاتها 10 متهمين آخرين بالسجن النافذ 5 سنوات، فيما ادانت مجموعة من المتهمين بثلاث سنوات سجناً نافذاً.

إلى ليبيا دون قيود. وعملت سلطات مطار «معيتقة الدولي» بالعاصمة الليبية طرابلس كجسر حيوي بين قوتين متناحرتين في ليبيا في الوقت الراهن. وقال دبلوماسيون إن روسيا رفضت مشروع القرار الذي صاغته بريطانيا لأنه يلقى باللائمة في اندلاع العنف في الأوتة الأخيرة على حفتر بعد أن تقدمت قواته إلى ضواحي طرابلس في وقت سابق هذا الشهر. ولم تذكر الولايات المتحدة سبب عدم تأييدها مشروع القرار الذي يدعو أيضاً الدول التي تمارس نفوذاً على الطرفين المتحاربين لإزالتهما به، كما يدعو لتدقيق المساعدات الإنسانية

الجوية في الخادم في شرق ليبيا. وجاءت هذه الهجمات الجوية بعد يوم واحد من وقوع اشتباكات عنيفة في المناطق الجنوبية والتي كان يمكن سماع دويها في وسط المدينة. وصور سكان هذه الهجمات وقاموا ببيت مقطع مصور لها على الإنترنت. كما تصاعدت حدة الاشتباكات بعدما ذكر البيت الأبيض يوم الجمعة أن الرئيس دونالد ترامب تحدث هاتفياً يوم الاثنين مع حفتر. وساهم الكشف عن الاتصال الهاتفي وبيان أميركي ذكر أن ترامب «أقر بالدور وتأمين موارد ليبيا النفطية» في دعم انتصار حفتر وإثارة غضب معارضيه. وتنقسم القوى الغربية ودول الخليج بشأن حملة حفتر للسيطرة على طرابلس، الأمر الذي يقوض دعوات من الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار. وأعلن كل من الجانبين تحقيق تقدم في جنوب طرابلس يوم السبت ولكن لم تتوافر تفاصيل أخرى على

حتى الآن يشكل أساسي طائرات قديمة سوفيتية الصنع تفنقر نيرانها إلى الدقة وتعود إلى سلاح الجو الذي كان موجوداً خلال حكم معمر القذافي، الذي أطيح به في 2011، إلى جانب طائرات هليكوبتر. ودعمت دولة الإمارات العربية ومصر حفتر في الماضي بهجمات جوية خلال حملات للسيطرة على شرق ليبيا. وقامت الدولتان بهجمات جوية على طرابلس في 2014 خلال صراع مختلف لمساعدة قوة متحالفة مع حفتر سحسما قال مسؤولون أميركيون في ذلك الوقت.

وذكرت تقارير للأمم المتحدة إنه منذ عام 2014 زودت دولة الإمارات ومصر الجيش الوطني الليبي بعتاد عسكري مثل الطائرات والطائرات هليكوبتر مما ساعد حفتر على أن يصبح له اليد العليا في الصراع الدائر في ليبيا منذ ثماني سنوات. وقال واحد من مثل هذه التقارير في 2017 إن دولة الإمارات شيدت قاعدة